

«لجنة مؤقتة للتعامل مع الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني بسبب «كورونا»

الخليج

اعتمد مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة مؤقتة للتعامل مع الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني بسبب فيروس «كورونا»، برئاسة سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، وتضم ممثلين من مختلف الجهات ذات العلاقة، وذلك ضمن الإجراءات الحكومية للوقاية من تداعيات انتشار فيروس «كورونا» المستجد (كوفيد 19) على مختلف القطاعات، خاصة قطاع الاقتصاد، وفي إطار التدابير المقترحة لدعم قطاع الاقتصاد في الدولة بمختلف أنشطته. ويأتي القرار في أعقاب اعتماد مجلس الوزراء حزمة مبادرات في الحكومة الاتحادية؛ لدعم استمرارية الأعمال وتوفير تحفيز إضافي للاقتصاد الوطني بقيمة 16 مليار درهم، لتكمل الحزم الاقتصادية التي تم الإعلان عنها مؤخراً من إمارة أبوظبي ودبي والمصرف المركزي، ويصل الإجمالي 126.5 مليار درهم في الدولة. وستقوم اللجنة باقتراح التدابير اللازمة للحد من الآثار السلبية الناتجة عن فيروس «كورونا» على الموارد البشرية والقطاع الاقتصادي في الدولة، ورفعها إلى مجلس الوزراء، وتنسيق تنفيذ الإجراءات والتدابير المقترحة من اللجنة مع مختلف الجهات الاتحادية والمحلية عند الحاجة، والتأكيد على تنفيذها بما يخدم الأهداف المرجوة منها، وتقييم الأثر الفعلي للإجراءات والتدابير المقترحة ومدى كفايتها للتعامل مع المستجدات الاقتصادية الناجمة عن الأزمة، بالإضافة إلى رفع تقرير بالمستجدات الدورية وبصورة أسبوعية لتطور الوضع الاقتصادي، في ظل الظروف الحالية، وعرضه

على مجلس الوزراء

وأم

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024